



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاقتصاد الكلي

التقرير الاقتصادي للفصل الاول 2023

المحتويات

1	المقدمة
2	القطاع الحقيقي
2	1. الناتج المحلي الإجمالي
5	2. التضخم
7	القطاع النقدي
7	1. التطورات النقدية
8	2. أدوات السياسة النقدية
10	تطورات القطاع المصرفي
10	1. القدرة الرأسمالية
10	2. الودائع المصرفية
10	3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية
12	4. أسعار الفائدة
13	5. مبادرات البنك المركزي
14	القطاع المالي
14	1. الموازنة العامة
16	2. الدين العام الداخلي
18	القطاع الخارجي
18	1. حجم التجارة
19	2. ميزان المدفوعات
22	نظام المدفوعات العراقي

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي تدني متباطئ خلال الفصل الأول لعام 2023 نتيجة عدة عوامل أهمها الحرب الروسية الأوكرانية واضطراب الوضع السياسي العالمي فضلاً عن رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة، كما أن هناك بلدان لم تتخلص من تبعات أزمة كورونا، ان كل تلك التبعات اثرت سلباً على الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية، وفيما يلي اهم المؤشرات للاقتصاد المحلي خلال الفصل الأول من عام 2023 قياساً بالفصل ذاته من العام السابق: -

- سجل الناتج المحلي الحقيقي نمواً بنسبة (2.6%) بسبب نمو أغلب النشاطات الاقتصادية نتيجة تحسن أسعار النفط.
- ارتفع معدل التضخم العام بنسبة (6.6%) لهذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام السابق نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية. شهد القطاع النقدي تطورات عديدة، حيث ارتفع رصيد عرض النقد (M1) و (M2) بنسبة (21.8%) و (19.1%) على التوالي، كما سجلت الاحتياطيات الأجنبية ارتفاعاً نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية، من جانب آخر شهد نشاط المصارف العاملة في العراق ارتفاع في رصيد الودائع والائتمان النقدي لدى المصارف وبالتالي ارتفاع قدرتها في خلق الائتمان لهذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق.

- سجلت الموازنة العامة خلال الفصل الأول من عام 2023 انخفاضاً ملحوظاً وجاء هذا الانخفاض في جانبي الإيرادات والنفقات العامة بنسبة (22%) و (3.3%) على التوالي بالرغم من ارتفاع النفقات الاستثمارية بنسبة (160.3%) والتي تشكل (12.8%) من إجمالي النفقات.

انخفض حجم التجارة بنسبة (21.7%) نتيجة الانخفاض في الصادرات والاستيرادات بنسبة (13.4%) و (37.1%) على التوالي.

من المتوقع أن يتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في سنة 2023 مدعوماً بتسارع الإنفاق في الموازنة العامة، إلا ان الاعتماد الكبير على النفط يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات في اسواق النفط.

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع قيمة الدينار أيضاً إلى زيادة الاستيرادات. كما انه يمكن أن يؤدي انخفاض مستوى التوترات السياسية الداخلية فيما يتعلق بتشكيل الحكومة إلى تمهيد الطريق لمزيد من الاستثمار في الاقتصاد وتعزيز إجمالي الناتج المحلي المحتمل، كما يؤدي احتمالات انحسار التوترات الجيوسياسية الاقليمية إلى تعزيز التجارة الخارجية وتوفير فرص الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للعراق.

1. الناتج المحلي الإجمالي

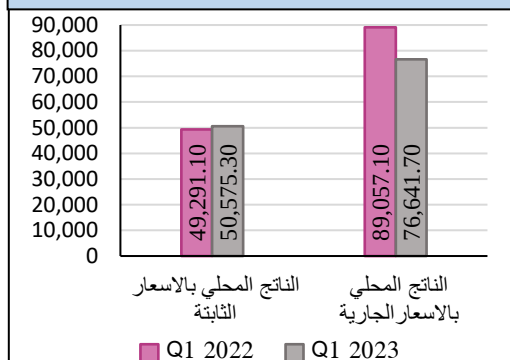
1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الأول من عام 2023 نمواً بنسبة (2.6%) ليبلغ (50,575.3) مليار دينار مقابل (49,291.5) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام بنسبة (1.3%) الناجم عن ارتفاع حصة الإنتاج وفق اتفاق أوبك+، فيما ارتفع الناتج المحلي بدون النفط ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (4.7%) نتيجة الارتفاع في كلٍّ من قطاع الزراعة والصناعة التحويلية وخدمات التنمية الاجتماعية بنسبة (28.9%)، (28.2%)، (6.4%) على التوالي.

2.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (13.9%) ليسجل (76,641.7) مقابل (89,057.1) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، يأتي هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة (29.5%) فضلاً عن ارتفاع المعدّل اليومي لتصدير كميات النفط الخام بنسبة (1.3%) قياساً لنفس الفصل من العام السابق. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط بنسبة (7.4%) قياساً بذات الفصل من العام السابق.

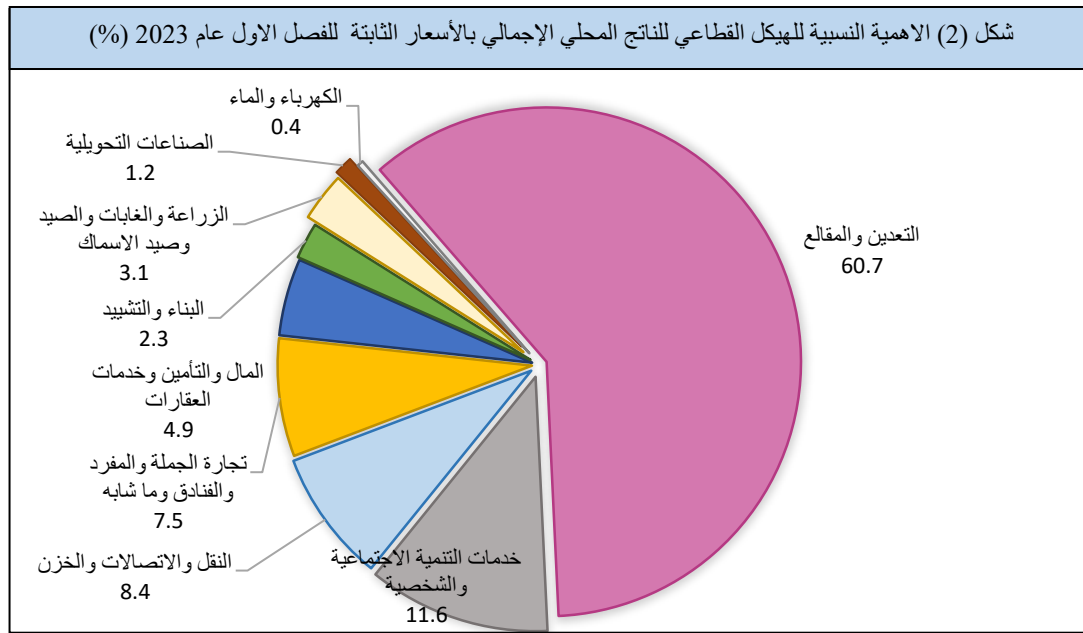
شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة للفصل الأول عام 2023-2022 (مليار دينار)



3.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة:

شكل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الأول 2023 بنسبة (60.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي النشاطات (39.3%)، فيما احتل قطاع التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة الثانية بنسبة (11.5%) وجاء قطاع النقل والاتصالات والخزن المرتبة الثالثة بنسبة (8.4%)، فيما سجل قطاع الكهرباء أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.4%)، وكما موضح أدناه في الشكل (2).



جدول (1) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفصل الأول عام 2023 مقارنة مع الفصل الأول 2022

النشاطات الاقتصادية	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	1.3	60.7
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	6.4	11.6
النقل والاتصالات والخزن	-5.5	8.4
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.0	7.5
المال والتأمين وخدمات العقارات	3.0	4.9
البناء والتشييد	3.0	2.3
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	28.9	3.1
الصناعة التحويلية	28.2	1.2
الكهرباء والماء	0.7	0.4

السلعية نمواً بنسبة (3.4%) وهذا ناجم عن ارتفاع النمو في النشاط النفطي، فيما انخفضت النشاطات التوزيعية بنسبة (2.8%) نتيجة انخفاض نشاط النقل والاتصالات والخزن. كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (5.5%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بشقيه الحكومة العامة والخدمات الشخصية.

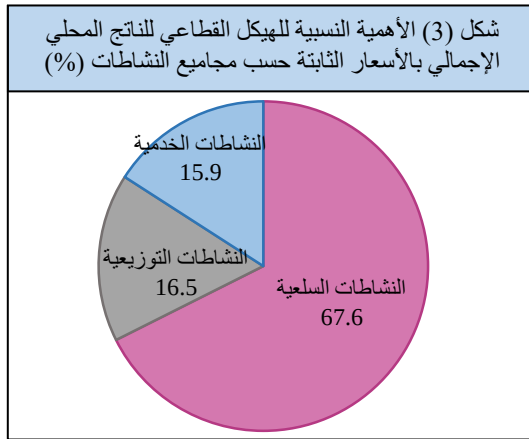
أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (67.6%)، فيما احتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (16.5%) ومما سبق نلاحظ ان نشاط النفط لا يزال هو المكون الاساسي للأنشطة السلعية

ويتضح من الهيكل القطاعي ان قطاع النفط هو القطاع المهيمن على تكوين الناتج المحلي الاجمالي من جانب، وإلى ضعف مساهمة بقية القطاعات السلعية فضلاً عن وضوح دور الدولة في الاقتصاد من خلال ارتفاع مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بعد استبعاد قطاع النفط. من جانب آخر نلاحظ تراجع نسبة مساهمة ونمو القطاع الزراعي بشكل واضح، مما يعني بقاء العراق معتمد بشكل كبير على الاستيرادات.

4.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع النشاطات نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت النشاطات

وبالتالي تعزيز الريعية، واحتلت النشاطات
الخدمية المرتبة الثالثة وبنسبة (15.9%).



جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

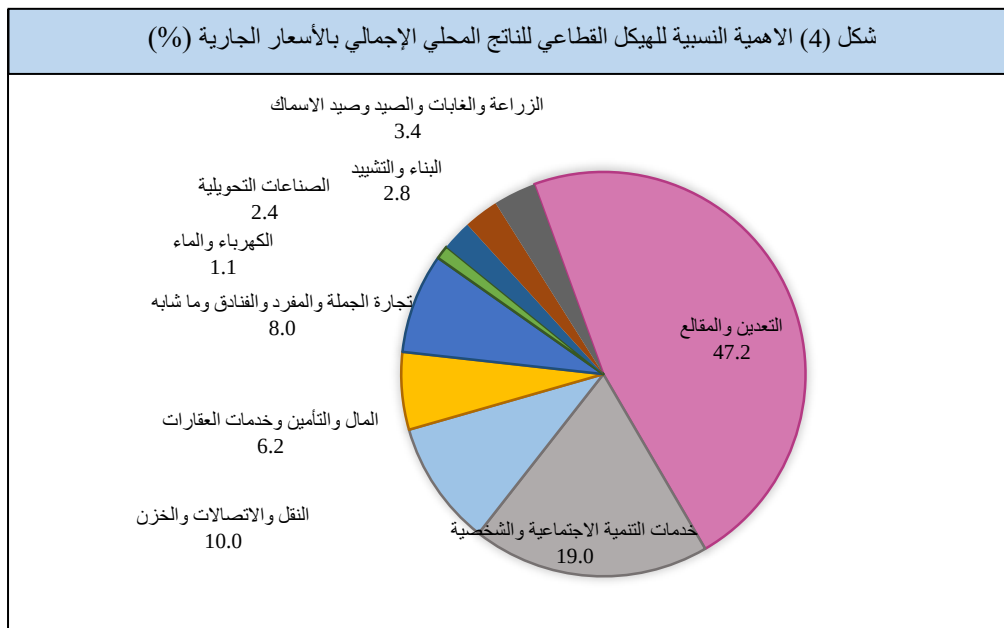
(مليون دينار)

النشاطات الاقتصادية	Q12022	Q12023	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
النشاطات السلعية	33,185,008.3	34,298,861.8	3.4	67.6
النشاطات التوزيعية	8,610,854.2	8,365,759.9	-2.8	16.5
النشاطات الخدمية	7,670,510.1	8,089,098.6	5.5	15.9
المجموع	49,466,372.6	50,753,720.3	2.6	100.00

احتل خدمات التنمية الاجتماعية المرتبة الثانية وبنسبة (19.0%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة (10.0%) فيما سجل قطاع الكهرباء والماء أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (1.1%)، وكما موضح أدناه في الشكل (4).

5.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

شكل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الأول 2023 بنسبة (47.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي النشاطات (52.8%)،



جدول (3) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الأول عام 2023

النشاطات الاقتصادية	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	-29.5	47.2
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	2.5	19.0
النقل والاتصالات والخزن	-0.9	10.0
المال والتأمين وخدمات العقارات	4.6	6.2
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	8.2	8.0
الكهرباء والماء	6.1	1.0
الصناعة التحويلية	47.7	2.4
البناء والتشييد	23.0	2.8
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	41.0	3.4

والفنادق وما شابه كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (2.9%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وملكية دور السكن أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (56.9%)، فيما احتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثانية ونسبة مساهمة بلغت (24.4%) واحتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثالثة (18.7%).

6.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع النشاطات نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت النشاطات السلعية انخفاضاً بنسبة (23.4%) وهذا ناجم عن انخفاض النمو في النشاط النفطي بشكل ملحوظ، فيما نمت النشاطات التوزيعية بنسبة (3.0%) نتيجة ارتفاع نشاط تجارة الجملة والمفرد

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية) (مليون دينار)

النشاطات الاقتصادية	Q1 2022	Q1 2023	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
النشاطات السلعية	57,159,853.9	43,802,790.4	-23.4	56.9
النشاطات التوزيعية	13,981,053.6	14,402,384.7	3.0	18.7
النشاطات الخدمية	18,262,280.8	18,798,668.4	2.9	24.4
المجموع	89,403,188.3	77,003,843.5	-13.9	100.0

سجل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشتقات النفطية) ارتفاعاً بنسبة (6.3%) على أساس سنوي، إذ سجل (123.9) نقطة للفصل الأول عام 2023 مقابل (116.6) نقطة لذات الفصل من عام 2022 كما في الشكل (5).

2. التضخم

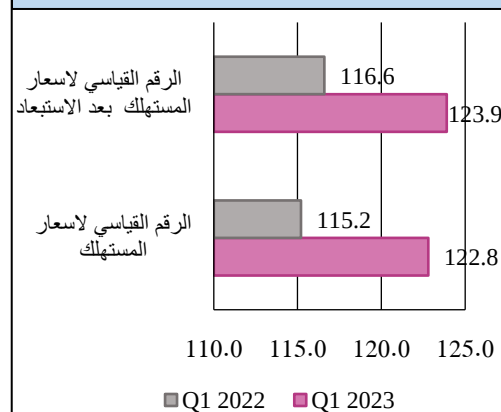
سجل معدل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الأول لعام 2023 نسبة (6.6%) على أساس سنوي، إذ بلغ (122.8) نقطة في الفصل الأول 2023 مقابل (115.2) نقطة في ذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع كل فقراته بسبب الظروف العالمية والسياسية سيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك.

فيما سجّلت فترة الصحة اقل مُعدّل ارتفاع ليبلغ (4.8%) كما في الشكل (6) في ذات الوقت سجّلت فترة التبغ ارتفاعاً بنسبة (1.5%) ويعزى ذلك إلى ارتفاع اسعار التبغ العالمية. بينما انخفضت الاتصالات بنسبة (9.5%) نتيجة الحزمة التي أطلقتها وزارة الاتصالات لدعم الانترنت فضلاً عن رفع الضرائب على بطاقات الدفع المسبق لشحن أجهزة الهواتف.

إطار (1)

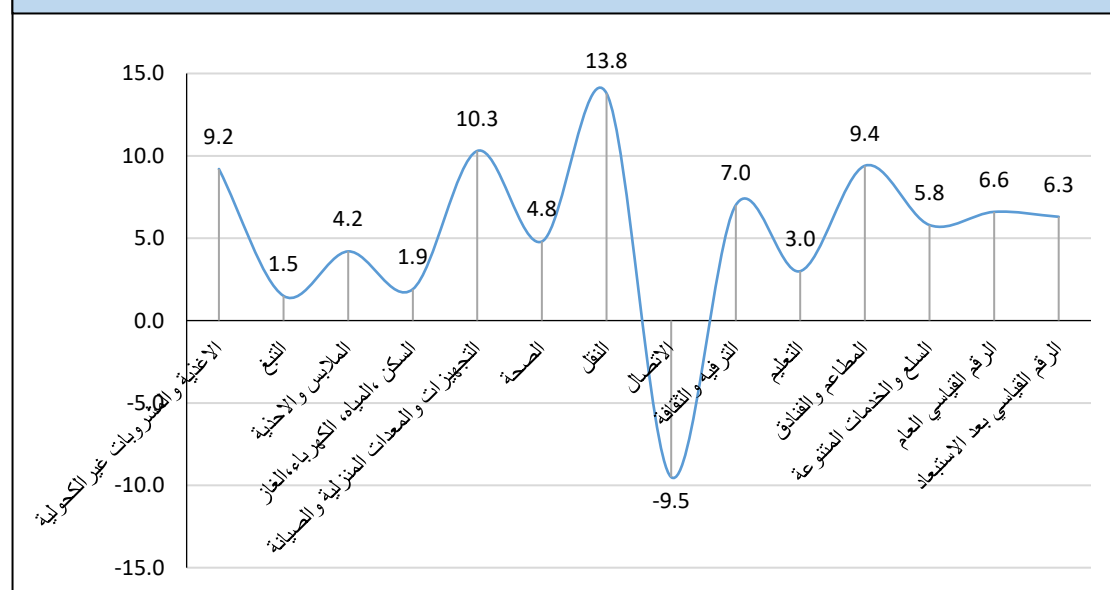
من المتوقع أن يصل التضخم العالمي إلى (6.8%) في عام 2023، ثم ينخفض إلى (4.4%) في عام 2024. ويساهم تباطؤ النمو الاقتصادي واستقرار أسعار السلع الأساسية وتحسين سلسلة التوريد واعتدال أسعار المساكن في تباطؤ التضخم. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل التضخم في أكبر الاقتصادات فوق الأهداف التي حددتها البنوك المركزية لمكافحة التضخم، وأن تستمر البنوك المركزية في تشديد السياسات النقدية في عام 2023 ولا يزال النمو الاقتصادي الأسرع في الصين والتقلبات في أسواق الطاقة العالمية من بين المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تسرع التضخم في النصف الثاني من عام 2023.

شكل (5) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (نقطة) للفصل الاول عامي 2022-2023



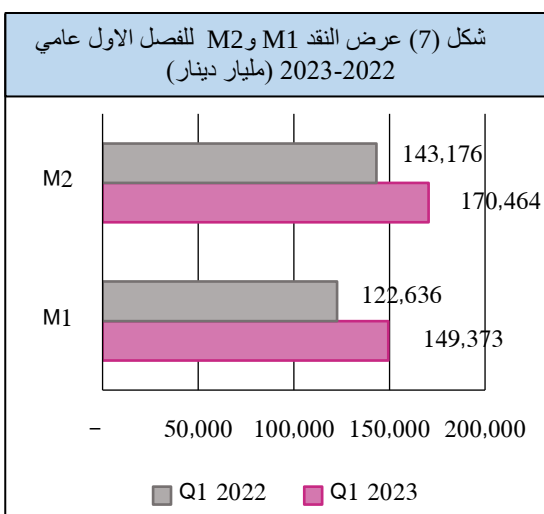
ساهمت مجاميع سلّة المستهلك في ارتفاع مُعدّلات التضخم خلال هذا الفصل ليبلغ أعلى ارتفاع لها في فترة النقل لتسجّل (13.8%) وذلك لارتفاع تكاليف النقل الجوي بسبب ارتفاع اسعار سعر صرف الدولار فيما سجّلت كُلّ من المطاعم والفنادق والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (10.3%)، فيما سجّلت فترة التعليم (3.0%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق نتيجة ايقاف قرار تخفيض الأجور بسبب انتشار الجائحة وعودتها إلى مستويات قبل الجائحة، وسجّلت فترة الاغذية والمشروبات غير الكحولية (9.2%)،

شكل (6) معدل التضخم بحسب المجاميع الرئيسة للرقم القياسي لأسعار المستهلك للفصل الاول 2023 (%)



القطاع النقدي

معدلات التضخم مما يقلل عائد تلك الودائع (انخفاض سعر الفائدة الحقيقي) من جهة وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود (انخفاض الدخل الحقيقي) وهذا بدوره سيؤدي إلى التصرف بكامل الدخل النقدي لسد الاستهلاك الشخصي من جهة أخرى.



3.1 الاحتياطيات الأجنبية

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية الفصل الأول لعام 2023 ارتفاعاً بنسبة (45.8%) ليلبلغ (142) ترليون دينار مقابل (97.4) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق، نتيجة ارتفاع كُليّ من الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك والذهب بنسبة (50.3%)، (23.2%) على التوالي، ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار بنسبة (31.5%) ليلبلغ (8) مليار دولار مقابل (11.7) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق نتيجة التدابير التي اتخذها البنك المركزي العراقي في تنظيم إجراءات تمويل التجارة الخارجية، فضلاً عن ارتفاع المعدل

1. التطورات النقدية:

1.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

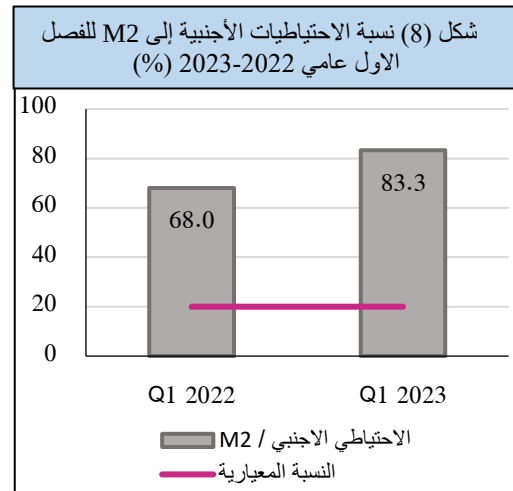
سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق نهاية الفصل الأول 2023 ارتفاعاً بنسبة (21.8%) ليسجل (149,373) مليار دينار مقابل (122,636) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كُليّ من الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (26.6%) و (18.7%) على التوالي، الذي جاء نتيجة استمرار المبادرات والقروض المقدمة من قبل البنك المركزي والمصارف، فضلاً عن ارتفاع عدد المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية مما انعكس على ارتفاع الإنفاق العام وبالتالي زيادة الكتلة النقدية.

2.1 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

ارتفع رصيد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 نهاية الفصل الأول 2023 بنسبة (19.1%) إذ بلغ (170,464) مليار دينار، مقابل (143,176) مليار دينار للفصل ذاته من العام السابق، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (21.8%) والودائع الأخرى (الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (2.6%) والتي شكلت من إجمالي عرض النقد ما نسبته (12.4%)، إذ تعتبر هذه النسبة منخفضة وهو ما يجعل قرارات وإجراءات البنك المركزي أقل أثر على عرض النقد كون النسبة الأكبر من عرض النقد هي خارج البنوك، أما سبب انخفاض نسبة الودائع الأخرى إلى عرض النقد هو الارتفاع المستمر في

اليومي لتصدير كميات النفط الخام بنسبة (1.3%) في الفصل الأول لعام 2023 قياساً بنفس الفصل من العام السابق.

سجل مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع نسبة (83.2%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، مما يدل على كفاءة السياسة النقدية في إدارة الاحتياطيات، كذلك انخفاض أقيام عرض النقد الواسع بمكوناتها.



2. أدوات السياسة النقدية

1.2 نافذة بيع العملة

سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي للفصل الأول 2023 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (36.8%) لتبلغ (7.4) مليار دولار مقابل (11.7) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض مبيعات البنك من الحوالة وتعزيز الرصيد في الخارج بنسبة (54.6%)، بالمقابل ارتفع مبيعات النقد بنسبة (25.6%) قياساً بنفس الفصل من العام السابق.

• سجلت مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية خلال الفصل الأول 2023 انخفاضاً بنسبة (12.1%) إذ بلغت (12) مليار دولار، مقابل (13.7) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق وهذا ناجم عن تأخر إقرار الموازنة وبالتالي انخفاض الإنفاق الحكومي الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على مشتريات الدينار من البنك المركزي.

• انخفض السعر الرسمي للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية بنسبة (10.2%) بعد أن خفض البنك المركزي في 2023/2/8 سعر صرف الدولار من (1,470) دينار للدولار الواحد إلى (1,320) دينار للدولار الواحد وذلك للحد من المضاربة في العملة الأجنبية والسيطرة على ارتفاع معدلات التضخم، وبالرغم من هذا الإجراء، إلا أن معدل سعر الصرف في السوق السوداء خلال الفصل الأول 2023 سجل ارتفاعاً بنسبة (9.1%) ليبلغ (1,610.1) دينار للدولار الواحد مقابل (1,476.1) دينار للدولار الواحد لذات الفصل من العام السابق، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها إن نتائج أي إجراء أو قرار في السياسة النقدية غالباً ما يكون بعد (3) شهور، كما أن أزمة سعر صرف الدولار بلغت أوجها في الفصل الأول من العام 2023 كما موضح في الشكل (9)، فضلاً عن عدم استقرار الوضع السياسي الخارجي التي أدت إلى تنبؤات تشاؤمية تجاه سعر الصرف، لذا بلغت فجوة سعر الصرف في الفصل الأول لعام

2023 (18.1%) وهي أعلى من النسبة
المعيارية البالغة (2%±).

جدول (5) مُعدّل سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء لفصول عام 2022 والفصل الأول عام 2023

(دينار لكل دولار)

Q1 2023	Q4 2022	Q3 2022	Q2 2022	Q1 2022	
1,610.1	1,497.6	1,477.4	1,478.8	1,476.1	السعر في السوق السوداء
1,363	1,470	1,470	1,470	1,470	السعر الرسمي
18.1	1.9	0.5	0.6	0.4	فجوة سعر الصرف %

الفجوة = سعر صرف السوق / سعر الصرف الرسمي * 100-100

3.2 حوالات وزارة المالية والبنك المركزي

بلغت المبالغ المسددة من حوالات وزارة المالية بالدينار العراقي لأجل (365) يوم خلال الفصل الأول من العام 2023 ما مقداره (114.3) مليار دولار بمعدل فائـدة (4.7%)، أمّا فيما يخص حوالات البنك المركزي بالـدينار العراقي لأجل (182) يوم فقد بلغ المباع ما مقداره (248.3) مليار دينار والمسدد منه (95) مليار دينار وبمعدل فائـدة (5.9%)، كما بلغ المبلغ المباع لأجل (365) يوم ما مقداره (150) مليار دينار وبمعدل فائـدة (7.9%).

4.2 النوافذ الاستثمارية

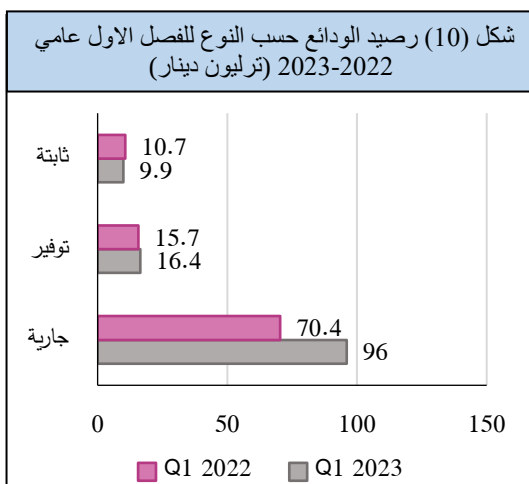
تم إعادة تعديل العمل بالمنتجات المالية وفق قرار البنك المركزي، وذلك وفق الإعام المرقم بالعدد (2466/6/6) بتاريخ 2022/6/29، حيث تم استئناف العمل بالودائع لمدة (30) يوم بالدينار العراقي وبفائـدة بلغت (4%)، حيث بلغ المبلغ المستثمر (1,147) مليار دينار، أمّا الاستثمار لمدة (90) يوم فبلغ (363) مليار دينار، وبسعر فائـدة بلغ (5%).

شكل (9) اتجاه سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء لفصول عام 2022 والفصل الأول عام 2023



2.2 الاحتياطي الإلزامي

سجّل رصيد الاحتياطي الإلزامي في الفصل الأول لعام 2023 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (23.7%)، إذ بلغ (14.6) ترليون دينار مقابل (11.8) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن زيادة رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لهذا الفصل مقارنة بنفس الفصل من العام السابق بنسبة (22.9%) ارتفع رصيد الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف الحكومية بنسبة (27.5%) والتي تشكّل (88.9%) من إجمالي رصيد الاحتياطي، فضلاً عن زيادة رصيد الاحتياطي من المصارف الأهلية بنسبة (8.1%) والتي تشكّل (11.1%) من إجمالي رصيد الاحتياطي.



أما بالنسبة لهيكل الودائع فلا تزال الودائع الجارية مهيمنة على إجمالي الودائع حيث بلغت نسبة المساهمة (78.5%) فيما بلغت مساهمة ودائع التوفير والثابتة (13.4%)، (8.1%) على التوالي.

أما على مستوى القطاع، فقد ارتفع رصيد ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (41.9%)، (17.7%)، (20.9%) على التوالي، ويُعزى هذا إلى زيادة الإيرادات العامة التي تعزز ودائع القطاع العام من جانب، وإلى استمرار المبادرات الممنوحة عن طريق المصارف من قبل البنك المركزي والتي تعزز ودائع القطاع الخاص.

شكلت ودائع الحكومة المركزية وودائع المؤسسات العامة وودائع القطاع الخاص ما نسبته (32.9%)، (24.1%) و(43.0%) من إجمالي الودائع على التوالي، كما في الشكل (11).

1. القدرة الرأسمالية

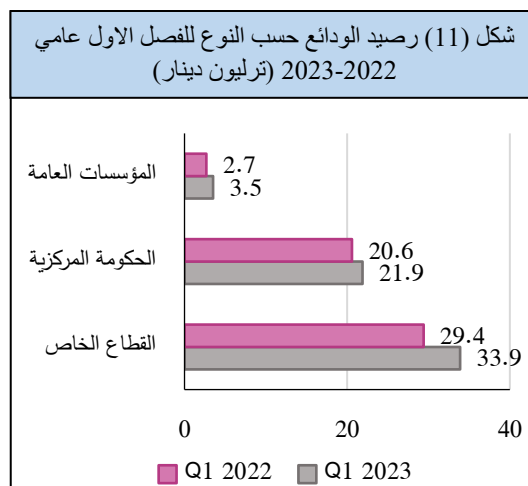
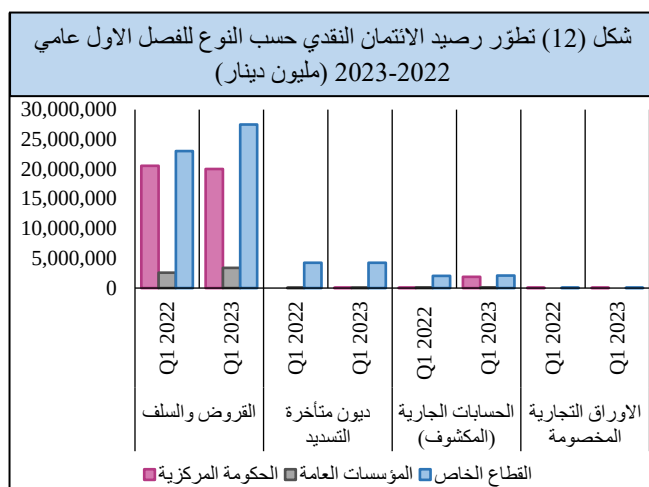
سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الأول لعام 2023 ارتفاعاً بنسبة (2%) لتبلغ (17.9) ترليون دينار مقابل (17.5) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق ويُعزى ذلك إلى رسملة جزء من أرباح المصارف إذ ارتفعت رؤوس أموال المصارف الاهلية بنسبة (2.6%) والمصارف الحكومية بنسبة (0.3%) بسبب ارتفاع رأسمال مصرف الرافدين في الفصل الثاني عام 2022.

بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الاهلية (74.7%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فيما بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الحكومية (25.3%).

2. الودائع المصرفية

ارتفع رصيد الودائع في الفصل الأول من عام 2023 بنسبة (26.2%) لتبلغ (122.2) ترليون دينار مقابل (96.8) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، إذ ارتفعت الودائع الجارية بنسبة (36.2%)، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع النفقات الجارية (الاجور، الرواتب) للحكومة والتي تحول إلى المصارف على شكل ودائع جارية لسد اجور ورواتب الموظفين في القطاع العام، كما ارتفعت ودائع التوفير بنسبة (4.2%)، بالمقابل انخفضت الثابتة بنسبة (7.2%) بسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بسبب ارتفاع معدل التضخم في البلاد.

كما ارتفع رصيد الحسابات الجارية (المكشوف) بنسبة (86.9%)، إن النسبة الأكبر بالزيادة كانت من نصيب الحكومة المركزية وهي عن دفع وزارة الكهرباء مستحققاتها. وسجل رصيد القروض والسلف ارتفاعاً بنسبة (10.4%)، ويُعزى هذا إلى استمرار مبادرات القروض الميسرة والقروض المخصصة لقطاعات معينة، بينما سجل رصيد الديون المتأخرة التسديد نهاية هذا الفصل انخفاضاً بنسبة (0.7%)، نتيجة قيام المصارف بأخذ ضمانات أكثر فضلاً عن تحسن مؤشرات الشمول المالي وسهولة استقطاع اقساط القروض الشهرية من المقرض، كما انخفض رصيد الأوراق التجارية المخصصة بنسبة (19.3%)، قياساً بالفصل الأول 2022، نتيجة انخفاضها لدى القطاع الخاص بنسبة (20.1%)، كما في جدول (6).



3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية

سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية الفصل الأول 2023 ارتفاعاً بنسبة (12.6%) ليلغ (59.4) ترليون دينار مقابل (52.7) ترليون دينار قياساً بذات الفصل من العام السابق ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كُلي من رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (19.2%) و (6.5%) على التوالي مقارنة بذات الفصل من العام 2022 كما في الشكل (12).

احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته في إجمالي الائتمان الممنوح وبنسبة (59.0%) مقابل (36.9%) لقطاع الحكومة المركزية و (4.1%) لقطاع المؤسسات العامة.

جدول (6) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للفصل الأول عامي 2023-2022 (مليون دينار)

القروض والسلف		ديون متأخرة التسديد		الحسابات الجارية (المكشوف)		الأوراق التجارية المخصصة	
Q1 2023	Q1 2022	Q1 2023	Q1 2022	Q1 2023	Q1 2022	Q1 2023	Q1 2022
20,003,737	20,555,247	534	0	1,879,119	2,331	1,447	1,257
2,285,573	2,563,096	70,944	76,966	90,807	107,542	0	0
28,649,446	23,013,982	4,235,496	4,258,005	2,103,503	2,069,929	44,098	55,193
50,884,701	46,132,325	4,307,222	4,334,971	4,073,433	2,179,802	45,545	56,450

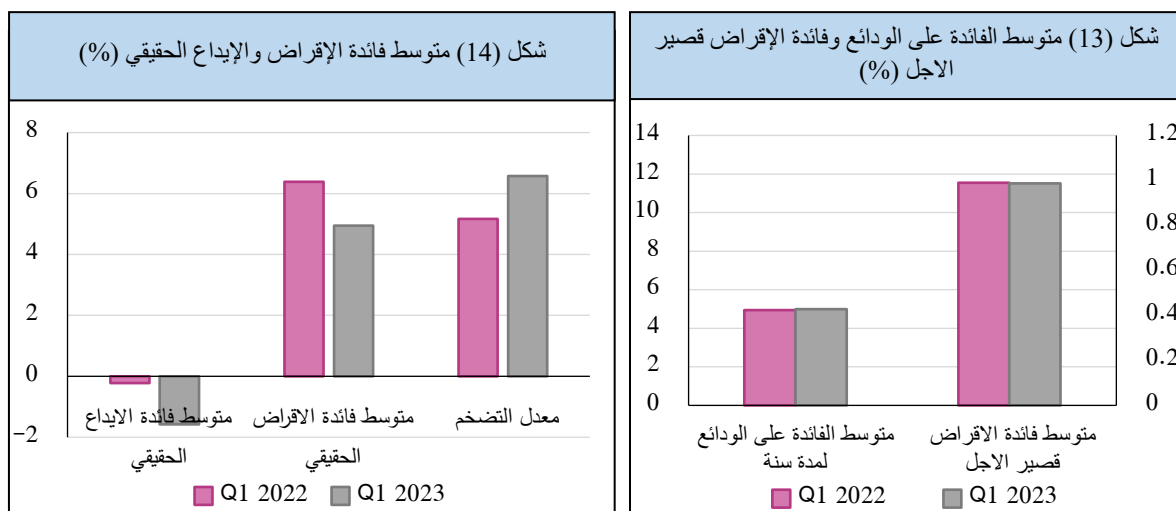
4. أسعار الفائدة

شهدت معدلات الفائدة على الاقراض قصير الاجل في الفصل الأول لعام 2023 انخفاضاً طفيفاً بنسبة (0.94%) قياساً بذات الفصل من العام السابق. وبالرغم من ارتفاع التضخم انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية الا ان أسعار الفائدة الاسمية مستقرة نسبياً، ذلك لأن هامش الفائدة مرتفع اساساً وان اي ارتفاع سوف يرفع تكاليف القروض قياساً بدخل المواطنين، إذ أن اغلب دخول المواطنين متأتية من اجور ورواتب (محدودي الدخل)، فيما سجل متوسط فائدة الايداع لمدة سنة ارتفاعاً بنسبة (0.8%) قياساً بذات الفصل من العام السابق وهذا بدوره أثر على معامل الانتشار لينخفض بنسبة (1.1%) ليسجل (6.5%) مقابل (6.6%) لذات الفصل من العام السابق.

سجل معدل الفائدة الحقيقي على الإيداع انخفاضاً خلال الفصل الأول من عام 2023 ليبلغ (1.6%-) مقابل (0.22%-) لنفس الفصل من عام 2022 ويعزى ذلك إلى ارتفاع التضخم بنسبة اكبر من سعر فائدة الايداع الاسمي ليبلغ ما نسبته (6.6%) مقابل (5.2%) لذات الفصل من العام السابق بالرغم من ذلك تحتاج المصارف إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لجذب المودعين بغية توفير الغطاء اللازم لتوفير الائتمان، أما فيما يخص الإقراض فان معدل فائدة الاقراض الحقيقي قصير الاجل سجل انخفاضاً خلال الفصل الأول لعام 2023 بنسبة (22.4%) ليبلغ (5%) مقابل (6.4%) لذات الفصل لعام 2022 بسبب ارتفاع التضخم حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقي مع بقاء أسعار الفائدة الاسمية ثابتة نسبياً.

جدول (7) أسعار الفائدة للفصل الأول عامي 2022-2023

الفقرات	Q1 2022	Q1 2023	معدل النمو %
متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة	4.95	4.99	0.80
متوسط فائدة الاقراض قصير الاجل	11.63	11.48	-1.29
معامل الانتشار	6.68	6.49	-2.84
معدل التضخم %	5.17	6.6	-
متوسط فائدة الإيداع الحقيقي	-0.22	-1.61	-631.82
متوسط فائدة الاقراض الحقيقي	6.46	4.88	-22.46



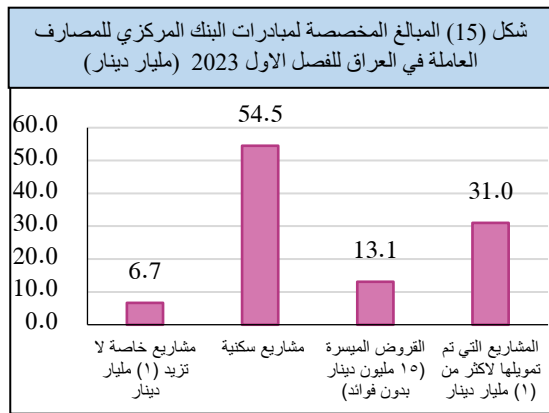
جدول (8) مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف
المتخصصة للفصل الأول 2023

(مليون دينار)

اسم المصرف	عدد الدفعات	المبلغ (دينار)
صندوق الإسكان	3 دفعات	560,000
المصرف العقاري	2 دفعات	51,000
المصرف الصناعي	8 دفعات	25,706
المصرف الزراعي	0	0

ب- مبادرة الـ (4) ترليون دينار

بلغ رصيد المبالغ التي تمول هذه المبادرة (105.3) مليار دينار خلال الفصل الأول 2023، كما في الشكل أدناه:



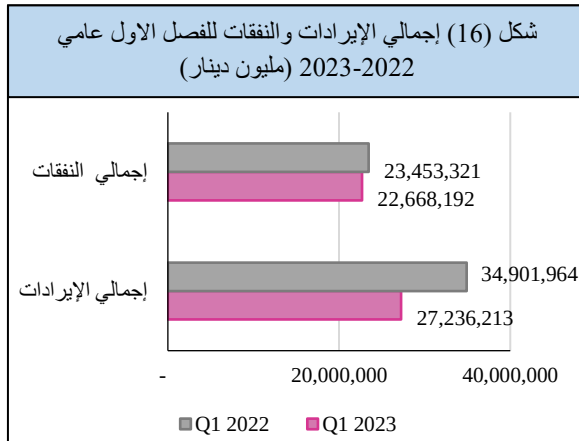
5. مبادرات البنك المركزي العراقي

أ- مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف المتخصصة للفصل الأول 2023

استمر البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي ليبلغ إجمالي المبلغ المصروف محلياً للمبادرتين القديمة والجديدة (636.7) مليار دينار وتوزعت بين المصرف الزراعي، المصرف العقاري، صندوق الإسكان، المصرف الصناعي، واحتل صندوق الإسكان المرتبة الأولى من حيث المبلغ المصروف الذي بلغ (560) مليار دينار، تلاها المصرف العقاري وبلغ (51) مليار دينار، بسبب توجه الجمهور نحو شراء العقارات والوحدات السكنية في المجمعات الاستثمارية، والمصرف الصناعي بمبلغ (25.7) مليار دينار.

القطاع المالي

الأول عام 2023، بينما سجّلت الضرائب على الدخل والثروات مُعدّل نمو بلغ (4.7%)، فيما انخفضت الإيرادات الرأسمالية بنسبة (56.3%)، وانخفضت الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج بنسبة (11.8%) كما انخفضت كُلياً من حصة الموازنة من ارباح القطاع العام والإيرادات التحويلية بنسبة (67.9%) و (596.4%) على التوالي، بينما ارتفعت إيرادات الرسوم بنسبة (5.7%) ونلاحظ مما سبق ان النظام الضريبي يتصف بالضعف حيث لم يكن قادراً على زيادة الحصيلة الضريبية وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة إذ لازالت تشكّل نسبة (1.6%)



1. الموازنة العامة

سجّلت الموازنة العامة خلال الفصل الأول من عام 2023 انخفاضاً ملحوظاً في جانبي الإيرادات والنفقات بنسبة (22.0%) و (3.3%) على التوالي، ويُعزى الانخفاض في الإيرادات إلى انخفاض إيرادات النفط الخام متأثرةً بانخفاض سعر برميل النفط الخام في السوق العالمية، فيما يُعزى انخفاض النفقات إلى انخفاض النفقات الجارية نتيجة انخفاض معظم فقراته فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الاستثماري، وفيما يأتي توضيح مُفصّل لأهم فقرات الموازنة.

1.1 الإيرادات العامة

سجّلت الإيرادات العامة للفصل الأول من عام 2023 انخفاضاً بنسبة (22.0%) والتي بلغت قيمتها (27.2) ترليون دينار مقابل (34.9) ترليون دينار للفصل الأول من العام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (14.8%) جرّاء الانخفاض في أسعار النفط والطلب المنخفض عليه عالمياً، لا سيما ان الإيرادات النفطية شكّلت (96.3%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفصل

جدول (9) الإيرادات العامة للفصل الأول عامي 2023-2022

(مليون دينار)

الإيرادات	Q1 2022	Q1 2023	مُعدّل النمو %	نسبة المساهمة % Q1 2023
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	33,169,237	28,252,446	-14.8	96.3
الضرائب على الدخل والثروات	252,569	240,742	-4.7	0.8
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	231,851	204,507	-11.8	0.7
الرسوم	283,319	299,543	5.7	1.0
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	247,909	79,702	-67.9	0.3
الإيرادات الرأسمالية	20,457	8,938	-56.3	0.0
الإيرادات التحويلية	426,274	(2,115,930)	-596.4	-
الإيرادات الأخرى	270,348	266,265	-1.5	0.9
المجموع	34,901,964	27,236,213	-22.0	100
المجموع بعد استبعاد الإيرادات التحويلية		29,352,143		

* تم احتساب نسب المساهمة بعد استبعاد الإيرادات التحويلية من إجمالي الإيرادات للفصل الأول 2023.

2.1 النفقات العامة

انخفضت النفقات العامة خلال هذا الفصل بنسبة (3.3%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق ويعزى ذلك إلى انخفاض النفقات الجارية بنسبة (11.5%) وارتفاع النفقات الاستثمارية بنسبة (160.3%) على التوالي وفيما يلي توضيح مفصل لهما:

أ- **النفقات الجارية:** مثلت النفقات الجارية نسبة (87.2%) من إجمالي الإنفاق وقد سجلت الرواتب والأجور أعلى نسبة مساهمة فيها لتبلغ (54.6%) من إجمالي النفقات الجارية تلتها الرعاية الاجتماعية (25.8%)، أما على مستوى

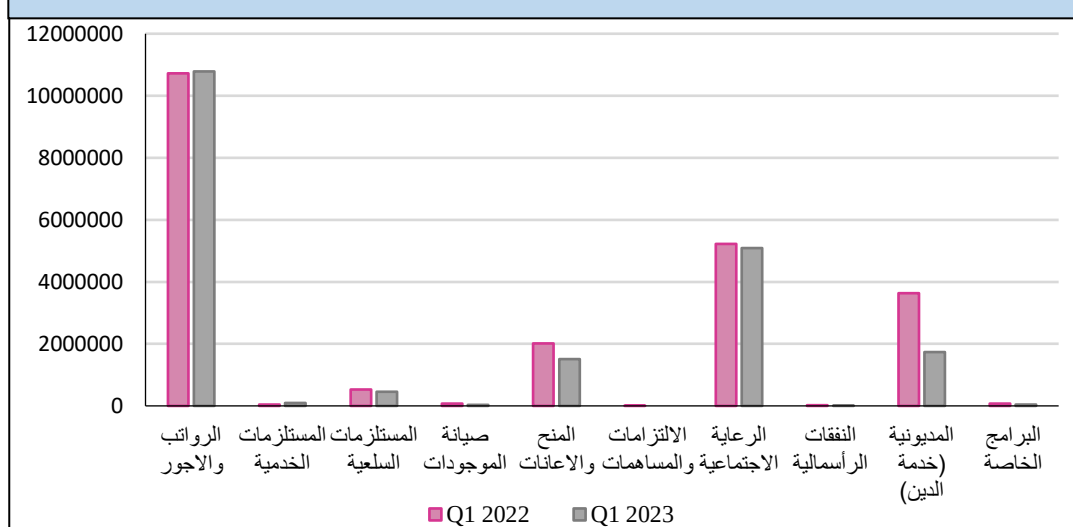
معدلات النمو فقد سجلت أعلى مُعدّل نمو للفصل الأول من عام 2023 هو المستلزمات الخدمية بنسبة (10.10%) خلال هذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق تلتها الأجور والرواتب بمعدل نمو (0.6%) فيما سجلت بقية الفقرات نمو سالب، وانخفض نمو المديونية (خدمة الدين) بنسبة (52.2%) من جرّاء إطفاء قرض صندوق النقد الدولي نهاية عام 2022 وإطفاء القرض الأمريكي في الفصل الأول من عام 2023 والمُوقَّع عام 2017. **جدول (10).**

جدول (10) النفقات الجارية للفصل الأول عامي 2023-2022

(مليون دينار)

النفقات الجارية	Q1 2023	Q1 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة 2022
الرواتب والأجور	10,787,395	10,723,973	0.6	54.6
المستلزمات الخدمية	95,902	86,428	10.10	0.5
المستلزمات السلعية	450,947	525,905	-14.3	2.3
صيانة الموجودات	37,239	77,577	-52.0	0.2
المنح والاعانات وخدمة الدين	1,511,520	2,018,674	-25.1	7.7
الالتزامات والمساهمات	-	6	-	0.0
الرعاية الاجتماعية	5,093,637	5,219,324	-2.4	25.8
النفقات الرأسمالية	13,786	18,106	-23.9	0.1
المديونية (خدمة الدين)	1,737,554	3,633,878	-52.2	8.8
البرامج الخاصة	40,212	75,302	-46.6	0.2
المجموع	19,768,192	22,379,173	-11.5	100.0

شكل (17) النفقات الجارية للفصل الأول عامي 2023-2022 (مليون دينار)



ب- النفقات الاستثمارية: شكّلت النفقات الاستثمارية

نسبة (12.8%) من إجمالي الإنفاق وهي نسبة متدنية، ولا سيما إن الشق الاستثماري هو الإنفاق الذي يُحرّك الطلب على موارد السوق الإنتاجية وتحديدًا سوق العمل والمهارات البشرية الذي يزيد في الوقت نفسه من نمو الدخل الوطني بآليات يطلق عليها (المعجل الاقتصادي)، وقد احتل قطاع المباني المرتبة الأولى في نسبة المساهمة لتبلغ (38.5%) ونسبة نمو بلغت (165.7%)، فيما

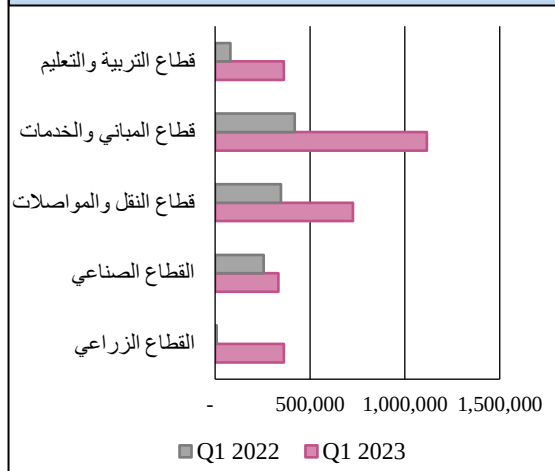
احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (25.0%) وبمعدل نمو (108.7%) على التوالي، فيما احتل كُـلٌّ من (قطاع التربية والتعليم وقطاع الزراعة) نسبة مساهمة لتبلغ لكلاهما (12.5%)، بمعدّلات نمو بلغت (345.4%)، (4,093.3%) على التوالي وقد انعكس ذلك على نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي حقق معدل نمو بلغ (28.9%).

جدول (11) النفقات الاستثمارية للفصل الأول عامي 2022-2023

(مليون دينار)

نسبة المساهمة % Q1 2023	معدل النمو %	Q1 2023	Q1 2022	نفقات استثمارية
12.5	4093.3	362,302	8,640	القطاع الزراعي
11.5	30.3	334,203	256,486	القطاع الصناعي
25.0	108.7	725,880	347,865	قطاع النقل والمواصلات
38.5	165.7	1,115,707	419,905	قطاع المباني والخدمات
12.5	345.4	361,908	81,252	قطاع التربية والتعليم
100.0	160.3	2,900,000	1,114,148	المجموع

شكل (18) النفقات الاستثمارية للفصل الأول 2023 (مليون دينار)

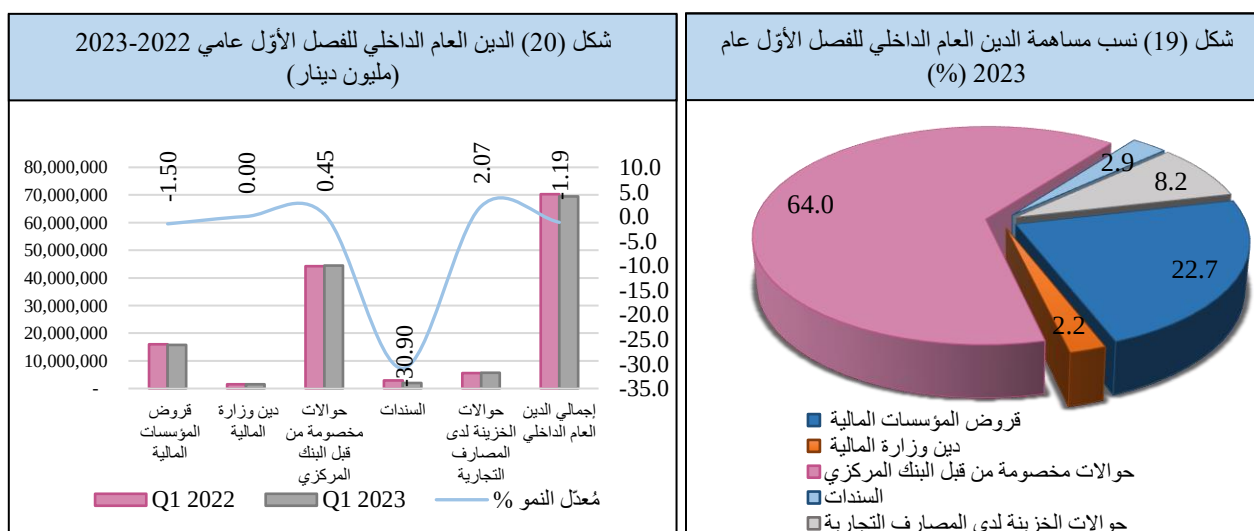


2. **الدين العام الداخلي** سجّل رصيد الدين العام الداخلي في الفصل الأول لعام 2023 انخفاضاً بنسبة (1.2%) ليلبلغ (69.5) ترليون دينار مقابل (70.3) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى هذا إلى الانخفاض في معظم فقراته لاسيما فقرة قروض مؤسسات مالية بنسبة (1.5%) والتي تشكّل ما نسبته (22.7%) من إجمالي الدين إضافة إلى انخفاض فقرة السندات بنسبة (30.9%) التي تشكّل (8.2%) من إجمالي الدين، بينما سجّلت فقرة حوالات الخزينة للمصارف ارتفاعاً بنسبة (2.1%)، كما مبين في الشكل (20).

جدول (12) الدين العام الداخلي للفصل الأول عامي 2022-2023

(مليون دينار)

الدين العام الداخلي	Q1 2022	Q1 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q1 2023
قروض مؤسسات مالية	16,014,533	15,773,526	-1.5	22.7
دين وزارة المالية	1,555,519	1,555,519	0.0	2.2
حوالات مخصومة من البنك	44,252,392	44,452,392	0.5	64.0
سندات	2,943,216	2,033,769	-30.9	2.9
حوالات الخزينة للمصارف	5,562,731	5,677,734	2.1	8.2
إجمالي الدين العام الداخلي	70,328,391	69,492,940	-1.2	100.0



إطار (2)

توقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض الدين الخارجي للعراق في عام 2023 بمقدار (1.2) مليار دولار ليصل إلى (22) مليار دولار بعدما سجّل (23.2) مليار دولار في عام 2022، كما توقع أن ينخفض في عام 2024 إلى (20.8) مليار دولار، إذ انخفض الدين الخارجي للعراق بشكل كبير ابتداءً من عام 2000 الذي كان (122.4) مليار دولار ليصل في عام 2020 بحدود (48.6) مليار دولار وليصل إلى (33.1) مليار دولار في عام 2021 ومن ثم إلى (23.2) مليار دولار في عام 2022.

وأشار الصندوق إلى أن أعلى الديون الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط كانت من نصيب البحرين التي بلغت ديونها (197.1) مليار دولار في عام 2022 والتي من المتوقع أن ترتفع إلى (200.1) مليار دولار في عام 2024، فيما كانت أقل الدول مديونية من بين الدول المنتجة للنفط هي الجزائر التي بلغ ديونها الخارجية (1.5) مليار دولار في عام 2022.

القطاع الخارجي

ذات الفصل عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (13.9%) نتيجة إعلان بعض دول أوبك عن خفض طوعي للإنتاج ومن ضمنها العراق الذي يعد أحد المنتجين الرئيسيين للنفط في منظمة أوبك، كما يعد النفط الخام المصدر الرئيس للصادرات إذ استمرت صادرات النفط الخام بالهيمنة على هيكل الصادرات بنسبة مساهمة بلغت (95.4%) في حين شكلت صادرات المنتجات النفطية نسبة (4.5%) فيما شكلت الصادرات الأخرى نسبة متدنية لا تتجاوز (0.1%) من إجمالي الصادرات رغم ارتفاعها الملحوظ بنسبة (581.1%) مما يعزز صفة الريعية في الاقتصاد.

جدول (14) أنواع الصادرات للفصل الأول عامي 2022-2023 (مليون دولار)

أنواع الصادرات	Q1 2023	Q1 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
النفط الخام	22,048.3	25,600.9	-13.9	95.4
المنتجات النفطية	1,035.5	1,087.1	-4.7	4.5
الصادرات الأخرى	25.2	3.7	581.1	0.1
الصادرات الإجمالية	23,109.0	26,691.7	-13.4	100.0

2.1 الاستيرادات

سجلت الاستيرادات انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (37.1%) خلال هذا الفصل من عام 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق بسبب تطبيق المنصة الجديدة التي أثرت على كمية الحوالات الصادرة من العراق لأغراض تغطية الاستيرادات، إذ انخفضت استيرادات المنتجات النفطية بنسبة (13.9%)، فيما انخفضت الاستيرادات الحكومية الأخرى بنسبة (36.1%).

1. حجم التجارة

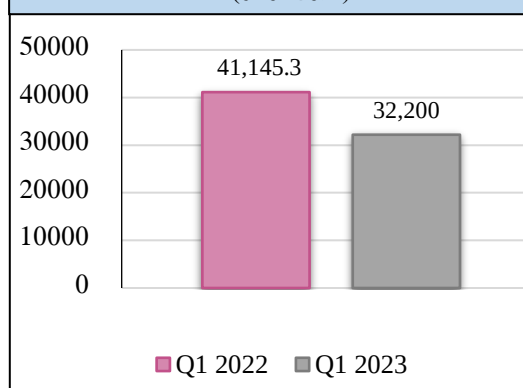
سجل حجم التجارة الخارجية في العراق انخفاضاً خلال الفصل الأول من عام 2023 بنسبة (21.7%) حيث بلغ حجم التجارة (32,199.5) مليون دولار للفصل الأول عام 2023 مقابل (41,145.3) مليون دولار لذات الفصل من عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات والاستيرادات معاً قياساً بذات الفصل من العام السابق بنسبة (13.4%)، (37.1%) على التوالي.

جدول (13) حجم التجارة للفصل الأول عامي 2022-2023 (مليون دولار)

	Q1 2023	Q1 2022	معدل النمو (%)
الصادرات	23,109.0	26,691.7	-13.4
الاستيرادات	9,090.5	14,453.6	-37.1
حجم التجارة	32,199.5	41,145.3	-21.7

- الصادرات على أساس (FOB).
- الاستيرادات على أساس (CIF).

شكل (21) حجم التجارة للفصل الأول عامي 2022-2023 (مليون دولار)



1.1 الصادرات

شهد إجمالي الصادرات انخفاضاً بنسبة (13.4%) خلال هذا الفصل لتبلغ (23,109) مليون دولار مقابل (26,691.7) مليون دولار في

2. ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الأول من عام 2023 فائضاً مقداره (6,586.4) مليون دولار نتيجة للزيادة المتحققة في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال هذه الفترة، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي:

1.2 الحساب الجاري يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (13,229.4) مليون دولار خلال الفصل الأول من عام 2023، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي:

1.1.2 الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال الفصل الأول من عام 2023 فائضاً بقيمة (15,382.1) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (23,109.0) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (2,515.8) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (9,090.5) مليون دولار على أساس سيف و (7,726.9) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

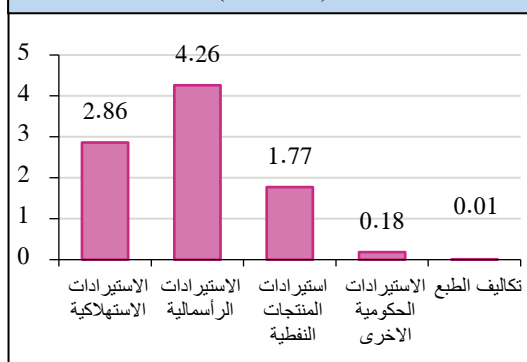
أما فيما يخص تحليل نسبة مساهمة هيكل الاستيرادات، نلاحظ أن الاستيرادات الرأسمالية تحتل المرتبة الأولى لتشكّل (46.9%)، فيما احتلت الاستيرادات الاستهلاكية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (31.5%)، فيما جاءت استيرادات المنتجات النفطية المرتبة الثالثة ليشكّل ما نسبته (19.5%)، بينما شكلت بقية الفقرات ما نسبته (2.1%) من مجموع الاستيرادات وكما مبين في الشكل (22). ومن خلال تتبع الهيكل الاقتصادي نلاحظ حاجة البلد إلى السلع الرأسمالية نتيجة الظروف التي يمر بها، بينما نلاحظه يستورد المشتقات النفطية التي من المفترض أن ينتجها نتيجة توافر المادة الأولية وتخفيض الكلفة الإضافية على الدولة.

جدول (15) أنواع الاستيرادات للفصل الأول عامي 2022-2023

(مليون دولار)

أنواع الاستيرادات	Q1 2023	Q1 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
الاستيرادات الاستهلاكية	2,862.3	4,908.1	-41.7	31.5
الاستيرادات الرأسمالية	4,260.7	7,194.4	-40.8	46.9
استيرادات المنتجات النفطية	1,772.5	2,059.4	-13.9	19.5
الاستيرادات الحكومية الأخرى	184.3	288.4	-36.1	2.0
تكاليف الطبع	10.7	3.3	224.2	0.1
الاستيرادات الإجمالية	9,090.5	14,453.6	-37.1	100.0

شكل (22) أنواع الاستيرادات للفصل الأول عام 2023 (مليار دولار)



2.1.2 صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال الفصل الأول من عام 2023 عجزاً مقداره (2,463.2) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (4,978.4) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (2,515.2) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3.1.2 حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال الفصل الأول من عام 2023 فائضاً بلغ (66.2) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب:

تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال الفصل الأول من عام 2023 فائضاً بلغ (21.0) مليون دولار.

دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار فائضاً بلغ (45.2) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات والتي تتمثل بفوائد الاستثمارات لكل من البنك المركزي ووزارة المالية.

4.1.2 حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال الفصل الأول من عام 2023 فائضاً بلغ (244.3) مليون دولار، نتيجة لزيادة المقبوضات البالغة (165.5) مليون دولار، وانخفاض المدفوعات بقيمة (15.6)

مليون دولار وزيادة صافي التحويلات الخاصة البالغة (94.4) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

2.2 الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال الفصل الأول من عام 2023 عجزاً مقداره (1.6) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

3.2 الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال الفصل الأول من عام 2023 مبلغاً مقداره (16,839.2) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب:

1.3.2 صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال الفصل الأول من عام 2023 مقداره (1,136.5) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (90.8) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (1,045.7) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2.3.2 صافي استثمار الحافظة

حقق صافي استثمار الحافظة خلال الفصل الأول من عام 2023 فائضاً مقداره (276.7) مليون دولار نتيجة الزيادة في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية مع انخفاض الخصوم المالية للحكومة العامة بقيمة (174.3) مليون دولار وانخفاض الخصوم المالية للقطاعات الأخرى بقيمة (2.1) مليون دولار.

3.3.2 صافي الاستثمار الآخر

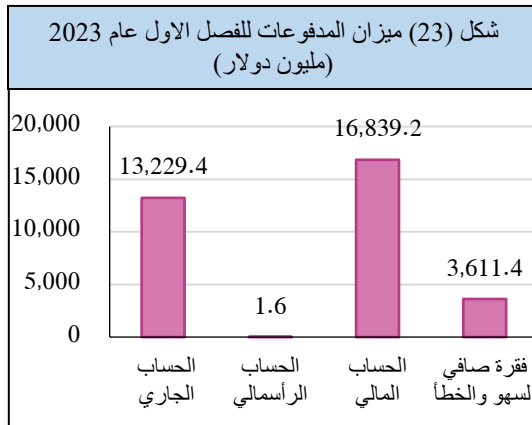
حقق صافي الاستثمار الآخر خلال الفصل الأول من عام 2023، مبلغاً مقداره (8,839.6) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية لكل من القطاع الرسمي وصافي الودائع في الخارج بقيمة (7,876.4) و (364.4) مليون دولار على التوالي، فيما حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب انخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (3,121.4) مليون دولار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (152.4) مليون دولار إضافة إلى تسديدات الأقساط عن القروض الممنوحة للعراق البالغة (1,952.4) مليون دولار، فيما حققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى زيادة مقدارها (323.2) مليون دولار.

4.3.2 الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الفصل الأول من عام 2023، فائضاً بلغ (6,586.4) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي من العملة والودائع لدى البنوك الخارجية وزيادة الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية خلال هذه المدة.

4.2 فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال الفصل الأول من عام 2023، مبلغاً قدره (3,611.4) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة موجبة مما يعني إن هناك معاملات دائنة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تغط بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود مدينة قدرت أكثر.



نظام المدفوعات العراقي

- أوامر الدفع الدائنة (CT) فبلغت (7,438,291.5) مليون دينار، أمّا فيما يخص التحويلات بالدولار الامريكي بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) بلغت (226,860.3) مليون دولار، وأوامر الدفع الدائنة (CT) بلغت (111.1) مليون دولار.
- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (ON-US) بالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT) (4,456,049) مليون دينار، أمّا الصكوك الالكترونية (CH) فبلغت (11,941.4) مليون دينار، أمّا فيما يخص التحويلات بالدولار الامريكي بالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT) بلغت (9,677,148) مليون دولار، أمّا الصكوك الالكترونية (CH) بلغت (4,065,187) صك.
- أمّا فيما يخص التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال فقد بلغت التحويلات بالدينار العراقي لكُلٍّ من (زين كاش، آسيا حوالة، ناس باي) (535,737.9)، (6,438) (9,955.6) مليون دينار على التوالي.

- يعمل البنك المركزي العراقي على الإشراف لتنفيذ نظاماً متكاملًا لتسوية المدفوعات بين المصارف العراقية وفقاً لأفضل الآليات والمعايير الدولية وبما يتلائم مع متطلبات البيئة المالية والمصرفية العالمية الحديثة التي تعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك سعياً للنهوض بالقطاع المصرفي العراقي والحد من المخاطر ومنع التحركات غير الآمنة للسيولة النقدية ووضعه على أسس تنافسية يستطيع من خلالها استدامة قدرته التنافسية ومواكبة متغيرات الاقتصاد الجديد، وفيما يأتي عرض لأهم تطورات نظام المدفوعات خلال الفصل الأول من عام 2023:-
- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (RTGS) لهذا الفصل مبلغ قدره (46,865.9) مليون دينار، فيما بلغ عدد تلك التحويلات (15,523) تحويل، كما بلغت قيمة التحويلات في هذا النظام بالدولار الامريكي (2,059.1) دولار وبواقع (7,353) تحويل.
- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (C-CAH) بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) (5,762,988.1) مليون دينار، أمّا

جدول (16) نظام المدفوعات العراقي للفصل الأول 2023

اسم النظام	التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار)	التحويلات بالدولار الامريكي (مليون دولار)
نظام RTGS	46,865.90	2,059.14
نظام C-CAH		
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	7,438,291.5	111.1
ب- الصكوك الالكترونية CH	5,762,988.1	226.9
نظام ON-US		
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	4,456,049	9,667,148
ب- الصكوك الالكترونية CH	11,941,363	4,065,187
نظام IRPSI		
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	-	-
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال:		
1- زين كاش	535,737.90	
2- آسيا حوالة	6,438	
3- ناس باي	9,955.60	